تعقيب المستشار المخلول محمد حرمة بفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

الثلاثاء 16 دجنبر 2025

السؤال: عن وضعية الموارد البشرية العاملة بالمكتب الوطني للكهرباء والماء نساءلكم السيدة الوزيرة؟

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بخصوص وضعية الموارد البشرية العاملة بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، باعتبارها ركيزة أساسية لضمان استمرارية وجودة الخدمات الحيوية المرتبطة بالكهرباء والماء،

السيدة الوزيرة،

تشير المعطيات التي توصلنا بها من مكاتبنا النقابية، مدعومة بالشكايات المتكررة الصادرة عن أطر ومستخدمي المكتب، إلى وجود خصاص بنيوي متفاقم في الموارد البشرية، ناتج أساسا عن توالي الإحالات على التقاعد مقابل ضعف وتيرة التوظيف، وهو ما ترتب عنه ارتفاع ملحوظ في الضغط المهني، وتزايد حالات الإجهاد الوظيفي داخل عدد من المصالح الحيوية.

ولا يخفى عليكم، السيدة الوزيرة، أن هذه الوضعية تنعكس سلبا على جودة الخدمات المقدمة للمواطنات والمواطنين، كما تحد من قدرة المكتب على مواكبة الأوراش الاستراتيجية الكبرى، لاسيما تلك المرتبطة بالانتقال الطاقي وتعزيز الأمن المائي، وهي أوراش تتطلب موارد بشرية مؤهلة، مستقرة، ومحفزة.

وفي السياق ذاته، نسجل بأسف شديد غياب تسوية شاملة ومنصفة لملف التقنيين وحاملي مختلف الشواهد، الذين يطالبون، بشكل مشروع، بـ:

- الرفع من عدد مناصب المباريات المهنية والداخلية؛
- الرفع من الحصيص المخصص للترقية؛

وذلك بما يضمن مسارا مهنيا عادلا ومحفزا، ويثمن الكفاءات داخل هذه المؤسسة الاستراتيجية.

السيدة الوزيرة،

إن إنجاح أي إصلاح هيكلي أو استراتيجي داخل هذا القطاع الحيوي يظل رهينا بإعادة الاعتبار للعنصر البشري، وذلك من خلال:

- وضع مخطط واضح ومتوسط المدى لتجديد الموارد البشرية وتعويض الخصاص القائم؛
- تحسين ظروف العمل والتحفيز المهني؛
- ضمان الاستقرار الاجتماعي والمهني للأطر والمستخدمين.

كما نود لفت انتباهكم السيدة الوزيرة، إلى الوضعية المقلقة للمستخدمين المتعاقدين المنحدرين من الأقاليم الجنوبية، الذين تم نقلهم إلى الشركات الجهوية، غير أن هذه الأخيرة لم تبادر إلى إدماجهم، مما ترتب عنه حذف أسمائهم من لوائح مستخدمي المكتب، لتظل أوضاعهم المهنية والاجتماعية معلقة، في مساس واضح بحقوقهم المكتسبة واستقرارهم الاجتماعي.

والأخطر من ذلك، هو استمرار هذا الوضع رغم صدور أحكام قضائية نهائية لفائدة أعوان التنفيذ، كان آخرها حكم صادر عن محكمة النقض، الأمر الذي يثير تساؤلات جدية حول مدى احترام وتنفيذ الأحكام القضائية، وحول الالتزام الفعلي بمبدأ سيادة القانون وربط المسؤولية بالمحاسبة.